



www.dohainstitute.org

تقييم حالة

تحليل حركة الاحتجاج الإسرائيليّة من منظور اقتصادي

سياسي

امطانس شحادة

الدوحة، أيلول / سبتمبر - ٢٠١١

سلسلة (تقييم حالة)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

٤	مقدمة
٤	نقطة توازن بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي
٦	تحول أيديولوجيا السياسة الاقتصادية في إسرائيل
١١	الشأن الاقتصادي والاجتماعي ليس أولوية الإسرائيلي
١٣	لماذا الاحتجاج الآن؟
١٦	خاتمة

مقدمة

ترمي هذه الورقة إلى بحث مصادر حركة الاحتجاج الحالية في إسرائيل، وأسبابها وعلاقتها مع التحولات في السياسات الاقتصادية الإسرائيليّة في العقدين الأخيرين. وقد جاءت حركة الاحتجاج مفاجئة بعض الشيء في المشهد الإسرائيلي الحالي؛ فمن جهة لم تشكّل الأوضاع الاقتصادية عامة ولا الفروق الاقتصادية خاصة، ولا التغيرات في السياسات الاقتصادية، ولا سياسات الضرائب، سبباً لحرك سياسي أو اجتماعي في العقود الثلاثة الأخيرة. ومن جهة أخرى برع الطابع غير التقليدي في هوية الاحتجاجات الحالية وجغرافيتها ، كونها جاءت من الطبقات الوسطى ذات الأصول الغربية-الأشكنازية، ومن المركز الاقتصادي الإسرائيلي؛ نتيجة التحولات في السياسات الاقتصادية. ومن الواضح لغاية الآن أنّ مطالب حركة الاحتجاج تقتصر على إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي الإسرائيلي، واستعادة بعض الوظائف الاجتماعية التي تنازلت عنها الدولة وأسندتها للقطاع الخاص. وبكلمات أخرى، تسعى حركة الاحتجاج والحرّاك الحالي إلى دفع النظام الاقتصادي الاجتماعي إلى نقطة توازن جديدة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي، تتناسب واحتياجات المجتمع الإسرائيلي والدولة، بل والمشروع الصهيوني. وهي ليست حالة صراع أو تصدّع جديدة على المشروع الصهيوني الذي شهد دائماً براغماتية في طرّحه الاقتصادي، ليستقر على صيغة توازن تعمل في خدمة المشروع الصهيوني وأهدافه.

نقطة توازن بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي

ينطلق تحليلنا من فرضية أن حركة الاحتجاج الحالية في المجتمع الإسرائيلي تصب في سياق المحاولة لإيجاد نقطة توازن جديدة بين مقتضيات اقتصاد السوق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة؛ وبين الحاجة إلى حد أدنى من التكافل الاجتماعي، عبر توفير الدولة خدمات عامة واجتماعية ؛ ورفاهية المواطنين من جهة أخرى. بكلمات أخرى، هي حركة للبحث عن توازن بين مفاهيم تضخيم الربح والمصلحة الشخصية وبين نظام يكبح جشع الأسواق لصالح التكافل الاجتماعي. يأتي هذا الحراك بعد توسيع النظام الرأسمالي أفقياً وعمودياً في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليّين، بحيث فاق ما يمكن أن تتحمّله الطبقات الوسطى. ويندرج في سياق تزايد مؤشرات تآكل مصداقية نظام السوق ومنعنته في أعقاب الأزمات المالية العالمية. إذًا، هذه ليست احتجاجات الطبقات الفقيرة ولا معدومي وسائل التأثير في السياسة العامة والرأي

العام في دولة إسرائيل. على العكس، فهي احتجاجات أكثر الفئات تأثيراً في المجتمع الإسرائيلي وتقع في المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وليس البحث عن نقطة توازن بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي شبه الاشتراكي، شيئاً مستحدثاً في المشروع الصهيوني، فقد لازمت هذه النقاشات والخلافات والتوازنات المشروع الصهيوني منذ بداياته. وكانت الغلبة فيه لسياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تخدم أهداف المشروع الصهيوني وتحقيقها ، دون أن تعكس بالضرورة، حسماً أو انتصاراً لفكرة أيديولوجي معين بالمطلق، بل دلت على براغماتية السياسة والفكر الاقتصاديين لدى صناع القرار.

ليس اقتصاد السوق، أو الاقتصاد الحر، غريباً عن الفكر السياسي الصهيوني، ولا هو نهج جديد بالنسبة إلى دولة إسرائيل. وتعود مشاربه التاريخية إلى الحركة التصحيحية (بزعامة زيف جابوتينسكي) المنافس التاريخي للتيار العمالي، وقبلها، حسب ما يرى البعض، إلى كتابات هرتسل^(١). إلا أن النجاح التاريخي لحزب العمل الإسرائيلي، في مختلف مراحله، في قيادة المشروع الصهيوني بشكل شبه منفرد لغاية ١٩٧٦ ، أدى إلى اختيار سياسة اقتصادية اجتماعية غالب عليها الطابع الاجتماعي الاشتراكي، الذي يكون فيه للدولة دور محوري دون أن تلغي تماماً القطاع الخاص ووظائفه^(٢). فقد كان النظام السياسي الاقتصادي أشبه ما يكون بالاشتراكية الجماعي الاستيطاني، من حيث سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وعلى رأس المال وعلى الصناعة والأراضي، والسعى لتحقيق دولة رفاه. وذلك لأن قيادة المشروع الصهيوني أدركت حينها أن قيام دولة إسرائيل يتوقف على تطبيق هذا النهج. وأدركت أيضاً الحاجة إلى أهمية المحافظة على قطاع خاص، ولو صغير ومحدود ومتصل بموارد الدولة^(٣). لكن سيطرة الدولة على الاقتصاد والصناعة والمبادرات والتطوير قللت، بطبيعة الحال، من أهمية قواعد السوق الحرة وعزّزت الفصل بين السياسة والاقتصاد^(٤). وقد لعبت الدولة دوراً مركزياً في تطوير فروع محددة في الصناعة وتوجيهها وتشجيعها لدى القطاع الخاص ، وبواسطة "اليد الظاهرة"^(٥).

وعلى الرغم من ميل قيادات المشروع الصهيوني لاقتصاد قومي شبه اشتراكي في العقود الأولى من تأسيس دولة إسرائيل، إلا أن سياستها لم تستوعب كثيراً من برامج الرفاه. فعلى سبيل المثال، لم يتعاطف صناع القرار مع فكرة تطبيق برامج ضمان الدخل ومخصصات البطالة. وقد اضطررت الحكومة لتوفير هذه

^١ حزوني يورام، "مائة عام على دولة اليهود"، فصلية تحليل، العدد ١٣، ربيع ١٩٩٧.

- درور يحرقيل، تجديد الصهيونية، القدس: المكتبة الصهيونية، المستدرونة الصهيونية العالمية، ١٩٩٧.

^٢ فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

- شاليف ميخائيل، "هل حوت العولمة والبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي" ، في: داتي فيلاك وأوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٢٠٠٤)، ص ١١٥-٨٤.

^٣ دافيد ليفي فاوزر، اليد الظاهرة: سياسة التصنيع في إسرائيل، (القدس: مؤسسة يد بن يتسحاك (عبرى)، ٢٠٠١).

- Ahroni, Y. "The changing political economy of Israel". *Annals Of the American Academy Of Political and Social Science*, JAN 1998, 127-146.

^٤ ibid.

^٥ دافيد ليفي فاوزر، اليد الظاهرة، ٢٠٠١.

المخصصات بسبب مساهمتها في تحقيق الأهداف القومية، وبالأساس في فترات الهجرة الجماعية (في العقد الأول بعد إنشاء الدولة)^(٦). ولم تُقم دولة إسرائيل في سنواتها الأولى بانهاج سياسة تأمين بطاله شاملة، بل فضلت ارتباط العاطلين عن العمل بمكتب الشؤون الاجتماعية الواقع تحت سيطرة حزب "مباي"، من منطلق الحفاظ على سيطرة المؤسسة واعتماد المواطنين والمهاجرين على كرم حزب السلطة، حزب "مباي" (حزب عمال أرض إسرائيل). وجاء التغيير في سياسات تأمين البطالة في أعقاب الانكماش الاقتصادي في ١٩٦٦/١٩٦٧ انضم عمال من الطبقات الوسطى إلى صفوف العاطلين عن العمل. وفي العام ١٩٧٢ سُنَ قانون تأمين البطالة، وبدأ تطبيقه يوم ١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٣، بالتنسيق والتوافق بين الحكومة والهستدروت (نقابة العمال) ولجنة تنسيق المنظمات الاقتصادية^(٧).

تحول أيديولوجيا السياسة الاقتصادية في إسرائيل

استمرّت الحكومات الإسرائيليّة في اتباع سياسة اقتصادية تميل إلى الاشتراكية الاجتماعيّة مع وجود متّسعة لعمل القطاع الخاص لغاية ثمانينيات القرن الماضي، حين اقترب الاقتصاد الإسرائيلي من الإفلاس والانهيار. حينها، وبسبب الحاجة إلى دعم اقتصادي أميركي لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي، اضطُررت حُكومة الائتلاف الوطني إلى قبول خطة إنقاذ اقتصادي شاملة، بادر إليها رئيس الوزراء حينها شمعون بيريز وزير المالية يتّسحّاق مودعي، والتي شكّلت بداية تحولً أكبر باتجاه نظام السوق الحرة والاقتصاد الليبرالي، لكن دون أن تتنازل الحكومة عن كافة مسؤولياتها الاقتصاديّة دون إلغاء دولة الرفاه. منذ ذلك الحين، ازدادت وتيرة تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى نمط اقتصاد السوق الرأسمالي، وما تبدّى عن ذلك من خصوصة للشركات الحكومية، وتتنازل الدولة عن الدور المركزي في إدارة الاقتصاد وتسلّمه لقوى السوق ظاهريًّا. في المقابل، عملت الحكومات الإسرائيليّة على تقليص ميزانيتها، وتقليص العجز المتراكّم فيها، وبشكل خاص تقليص ميزانيات الرفاه ومخصصات التأمين الاجتماعي الوطني. وشهدت هذه الفترة انكشافاً متزايداً للاقتصاد على الأسواق الدوليّة، وعملية لبرلة مطردة في العملة وفي الأسواق^(٨).

تغلّف هذا التحوّل في القناعة الأيديولوجية لدى صناع السياسة أيضاً في الثقافة السياسيّة للجمهور الإسرائيلي، بعد أن بات النظام شبه الاشتراكي يشكّل عبئاً على الطبقات الوسطى المسيطرة آنذاك وعائقاً

^٦ فرنكل عامي، مخصصات البطالة في إسرائيل: وجهات وتغيرات في القوانين: ١٩٨٥-٢٠٠٠. (تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠٠١).
^٧ المصدر نفسه.

^٨ رام أوري، "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردي، وعدم المساواة"، في: داني فيلك واري رام (محرّران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٤، ٢٠٠٠)، ص ٣٤-٣٦.
- فيلك داني، "إسرائيل موديل ٢٠٠٠"، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٤، ٢٠٠٠)، ص ٣٤-٥٦.
- شاليف ميخائيل، "هل حوت العولمة والبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي؟"، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، (القدس: فان لير، ٤، ٢٠٠٤)، ص ٨٤-١١٥.

أمام تطورها^٩. وقد كان للثّغّيرات الحاصلة في البيئة الخارجيّة-العالمية بداية التسعينيات، وانتصار الفكر الاقتصادي الليبرالي وتسارع عملية العولمة، تأثير كبير على التحوّل في النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصاديّة. فقد تنازلت الدولة عن أجزاء مركزيّة من وظائفها الاقتصاديّة السابقة، لصالح الشريك الجديد "القطاع الخاص ورأس المال الدولي"، وبقي على عاتق الدولة مسؤوليّة ضمان الظروف المطلوبة لإنجاح المهمّة، بما في ذلك توفير بيئة عمل مريحة وسياسة ماليّة ملائمة.

منذ تلك الفترة فصاعداً، حصلت تطورات هامة في ساحة النشاط الاقتصادي ومكوناته، حيث باتت تُلحظ حركة باتجاه اقتصاد الاستهلاك وجو أكثر وديّة للمبادرة في حقل الاستثمار. وبدأت الأيديولوجيا الاقتصاديّة للدولة، بغضّ النظر عن هويّة الحزب الحاكم، تميل أكثر فأكثر إلى المنافسة وإلى قوى السوق،^{١٠} وتتنازل إلى حدّ كبير عن فكرة أنّ الدولة هي المسؤولة المباشرة عن الرفاه الاقتصادي، وهي الفكرة التي بنيت عليها سابقاً أيديولوجيا الاشتراكيّة الصهيونية^{١١}. هذا الانتقال إلى نظام حكم اقتصاديّ نيو-ليبرالي وهيمنة نموذج "نيو ليبرالي / ما بعد رأسمالي"^{١٢}، كان من أبرز ملامحه: تراجع الدولة عن التدخل في السوق، وتقليل الضّرائب المباشرة والميزانيّات الاجتماعيّة، وبيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص، وخفض أجور العمالّة بغية توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبيّة^{١٣}.

تسارعت هذه التحوّلات فترة الولاية الأولى لرئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩)، وتفاقمت دون أي رادع حين شغل نتنياهو منصب وزير المالية في حكومة شارون في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وصولاً إلى ولاية نتنياهو الحاليّة. ويجرؤ التوقف هنا عند حالة نتنياهو، الذي تظهر مراجعة فكره الاقتصادي موقفاً يبرر -بل ويفهم- العهد الاشتراكي في العقود الأولى لقيام دولة إسرائيل، تبعاً لمنطق ضرورة تدخل الدولة بهدف استيعاب الهجرة لتنبّيت أقدام الدولة^{١٤}. وبالنسبة إلى نتنياهو، لم يعد هناك حاجة كهذه منذ السّتينيات، ولذلك على الدولة أن تتخّلص من هذا الأسلوب ومن الإشراف الحكوميّ القويّ على النشاط الاقتصادي، وأن تتخّذ كلّ الإجراءات للتخلص من اشتراكيّة حزب العمل وشعبيّة الليكود، وأن تدخل إسرائيل إلى نادي الاقتصاد الحرّ. يمكن تحقيق هذا الأمر، وفق نتنياهو، فقط في حال دخول الدولة في أزمة اقتصاديّة خانقة كتلك التي سادت في دول شرق أوروبا أو التي واجهتها الحكومات الاستبداديّة في جنوب أميركا. وسّنحت الفرصة لنتنياهو في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حين دخل الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة ماليّة خانقة بسبب الركود الاقتصادي على أثر الانتفاضة الفلسطينيّة والأزمة الاقتصاديّة العالميّة. احتاجت

^٩ دانييل غورتون، "ما بعد الصهيونية، الخصخصة واليسار الاجتماعي"، في: طوبيا فيرليغر (محرراً)، *جواب إلى زميل ما بعد الصهيونية*، (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٣).

^{١٠} أشير أريان، *جمهورية إسرائيل الثانية*، (حيفا: زمورا بيitan، ١٩٩٧).

^{١١} Plessner Y., *The political economy of Israel: From ideology to stagnation*, (New York: State University of New York press, 1994).

^{١٢} فيلك داني، *شاليف*، ميخائيل، ٢٠٠٤.

^{١٣} شمعون بیخل، ویائیر نیتسان، "رأس المال الإسرائيلي والعالمة"، في: بنيامين كوهن، *العودة إلى ماركس*، (تل أبيب: عام عويف، ٢٠٠١)، ص ٢٣٣-٢٩٠.

^{١٤} بنيامين نتنياهو، "مكان تحت الشمس"، تل أبيب: مسخال (عربي)، ١٩٩٥.

الحكومة الإسرائيليّة حينها إلى دعم أميريكي مرة أخرى، واحتاجت إلى ضمادات لقروض مصرفية بقيمة ١١ مليار دولار، لذلك وضعت الولايات المتحدة، ربما بإشارة من وزير المالية نتنياهو نفسه، شروطاً تقضي بإدخال تغييرات إضافية على البنى الاقتصاديّة وتقليل العجز الحكومي والإإنفاق. كانت تلك فرصة نتنياهو الذهبيّة لتنفيذ سياسة الاقتصاد الحر الذي سوف يغري يهود العالم بالهجرة إلى إسرائيل في هذه الحقبة^(١٥).

على الرغم من ارتباط سياسات اقتصاد السوق باسم نتنياهو، إلا أنه في الواقع الحزبي الراهن والسياسة الإسرائيليّة الحالية لا يوجد فرق بين الأحزاب الكبيرة في المجال الأيديولوجي الاقتصادي^(١٦). فالحالة الإسرائيليّة هي في عصر تحفل فيه أيديولوجياً واحدة بنصرها؛ أيديولوجياً الليبرالية الاقتصاديّة والتطرف السياسي، أي مرحلة نيو-صهيونية محافظه. بكلمات أخرى، لم يَعُدْ هناك فرقٌ بين اليمين واليسار في الواقع الإسرائيلي، لا في العقيدة الاقتصاديّة-الاجتماعيّة ولا في السياسيّة.

كانت أبرز التغييرات الاقتصاديّة والسياسات التي ترجم التحول الأيديولوجي على أرض الواقع؛ والتي حصلت في بداية الألفيّة الثالثة؛ تلك التي مسّت مجال الضرائب وتوزيع الموارد والدخل. ونورد منها ما يلي، وفقاً لتقرير مركز أdfa لدراسة المساواة في إسرائيل^(١٧):

تقليلات في الإنفاق الحكومي:

- الإنفاق الحكومي السنوي للفرد، الذي بلغ ٣٢,٢٣٥ ش.ج. في العام ٢٠٠١، ثم تراجع في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٩,٩٦٠ ش.ج. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق قليلاً خلال السنين ٢٠١١ - ٢٠١٢، لكنه مع ذلك لن يعود إلى مستوى عام ٢٠٠١.
- بلغ الإنفاق الاجتماعي السنوي للفرد عام ٢٠٠١ نحو ١٢,١٦٢ ش.ج.، وتراجع في عام ٢٠٠٩ إلى ١١,٤٣٦ ش.ج. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق قليلاً خلال السنين ٢٠١١ - ٢٠١٢، لكنه لن يعود إلى مستوى عام ٢٠٠١.

تقليلات في ميزانيات الوزارات الاجتماعيّة، منها:

- تراجع تمويل ساعات التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية في ميزانية التعليم من ٩,٦٣٩ ش.ج. للطالب الواحد عام ٢٠٠١ إلى ٨,١٦٢ ش.ج. للطالب الواحد عام ٢٠٠٦؛ ومنذ ذلك

^{١٥} المصدر السابق.

^{١٦} دافيد أوحان، "مواجهة العولمة ورأس المال الوحشي"، مجلة ميفني، أبريل ٢٠٠٣، ص ٢٢-١٨.

^{١٧} "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، إصدار مركز أdfa (معلومات حول العدالة والمساواة في إسرائيل) (باللغة العربيّة)، ٢٠١١: ٧٨.

www.adva.org/default.asp?pageid=1003&itmld=657

الحين عادت هذه الميزانية إلى الارتفاع، لكن ليس من شأنها أن تعوض عن مئاتآلاف ساعات التدريس الضائعة.

٢. ميزانية البناء الخاصة بوزارة التربية والتعليم (ميزانية التطوير)، تقلّصت بنحو النصف من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨. وقد ازدادت الميزانية منذ ذلك الحين، لكنّها لا تزال منخفضة بنحو كبير عما كانت عليه عام ٢٠٠١.

٣. ميزانية التعليم العالي، بحسبها لكل طالب، تراجعت من ٤٤,٧١٢ ش.ج. عام ٢٠٠١ إلى ٣٧,٢٤١ ش.ج. عام ٢٠٠٨. وقد فقدت مؤسّسات التعليم العالي خلال هذه السنوات مئات ساعات تدريس المحاضرين. وهي ليست مرشّحة للعودة في المستقبل المنظور إلى مستواها عام ٢٠٠١.

٤. ميزانية وزارة الصحة، بحسبها لفرد، وصلت عام ٢٠٠٩ إلى ٩٥٪ من قيمتها عام ٢٠٠١. أما ميزانية سلّة الصحة، التي تموّل خدمات الصحة التي توفرها صناديق المرضى، فكانت أقلّ (في عام ٢٠٠٩) بنحو ٨ مليارات ش.ج. مما كان يجب أن تكون عليه، لو أجري تحديث كامل لأسعار السلّة.

٥. مؤسّسة التأمين الوطني، التي نجحت عام ٢٠٠١ في تقليل تفشي الفقر بنسبة ٥٧.٢٪، نجحت في تقليله بنسبة ٤٦.٧٪ فقط في العام ٢٠٠٨، بسبب التخفيضات الكبيرة في مخصصاتها.

سياسة خفض الضرائب لأصحاب المصالح التجارية وأصحاب الأجر المرتفع

١- في الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٠ انتهج وزير المالية في حينه، بنيامين نتنياهو، خطة لخفض الضرائب، كان المستفيدون الكبار منها أصحاب المداخلات العالية. فمن كان أجره أعلى بضعفين من متوسّط الأجر حصل عام ٢٠١٠ على إضافة سنوية بمبلغ ٢٢,٩٧١ ش.ج.، ومن كان أجره أعلى بستة أضعاف من متوسّط الأجر حصل على إضافة سنوية بمبلغ ٧٤,١٣١ ش.ج.. وفي مقابل ذلك، خسرت خزانة الدولة ملغاً تراكمياً قدره ٤٦.٢ مليار ش.ج.

٢- تبنّت الحكومة عام ٢٠٠٩ سياسة خفض إضافي للضرائب للسنوات ٢٠١٦-٢٠١١. وسيحصل بموجبها الذين يتقدّمون أجرًا أعلى بـ ٦ أضعاف من متوسّط الأجر على إضافة سنوية بمبلغ ٢٠,٩٢٣ ش.ج. في العام ٢٠١٦. وذلك بالإضافة إلى ما حصلوا عليه بفضل خفض الضرائب خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠٠٣. في المقابل، فإن الأجراء الذين يتقدّمون ما يعادل متوسّط الأجر وما دون ذلك - وهو الغالبية الساحقة - لن يحصلوا على شيء.

٣- تقوم الحكومة أيضًا بخفض الضرائب على الشركات. ويوجد اليوم فعلياً شركات تجني أرباحاً كبيرة لكنّها تدفع ضريبة منخفضة جدًا. ووفقاً لما نشر في وسائل الإعلام، فإن شركة "طبيع" التي يصل

رأسمالها إلى ٥٤ مليار ش.ج.، دفعت في العام ٢٠٠٩ ضريبة بنسبة ٤٤.٨% - في حين كانت النسبة المقررة في القانون ٢٦%.

٤- أصحاب المداخيل العالية يدفعون أقلّ مما دفعوه في السابق، بينما يدفع المواطن البسيط أكثر - من خلال ضرائب غير مباشرة وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة. ومن المتوقع أن تكون مداخيل الدولة عام ٢٠١١ من الضرائب غير المباشرة (١٠٤.٦ مليار ش.ج.) أكبر من مداخيل الدولة من الضرائب المباشرة (١٠٣.٥ مليار ش.ج.). ويستدعي ذلك الحديث عن انقلاب تاريخي، حيث أنه في العقدين الأخيرين -على الأقلّ- كانت المداخيل من الضرائب المباشرة دائمًا أعلى من المداخيل من الضرائب غير المباشرة.

معطيات عن انعدام المساواة

١- زاد الدخل القومي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ بنسبة ٣٣%， ولكن حصة العاملين زادت بنسبة ٢٤%， في حين زادت حصة أصحاب العمل بنسبة ٤٤%.

٢- يحصل ما نسبته ١% من الموظفين في أعلى سلم الأجر على ٨.٧% من مجمل مداخيل الأجراء. وتصل النسبة إلى ٨.١٢% من مجمل المداخيل إذا أضفنا إلى الأجراء أصحاب المهن المستقلة. في المقابل، شكّل الأجراء الذين يتتقاضون ما نسبته ٢/٣ من متوسط الأجر ٢٦% من مجمل الأجراء في العام ٢٠٠٩، ووصلت حصتهم من كعكة المداخيل إلى ٧.٧%.

٣- بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٩ تراجعت حصة الأعشار الأربعة الأدنى من الأجر من كعكة المداخيل من ١٧.٠% إلى ١٦.٣% على التوالي، في حين ارتفعت حصة العُشر الأعلى من ٢٨.٥% إلى ٢٨.٠%.

٤- تضاعل حجم الطبقة الوسطى، بالمقارنة مع عام ١٩٨٨، من ٣٣.٠% من مجمل الأسر إلى ٢٦.٦%， وتراجعت حصتها من كعكة المداخيل من ٢٧.٩% إلى ٢٠.٥%. وتشمل الطبقة الوسطى جميع الأسر التي يقع دخلها في الخانة ما بين ١٢٥% إلى ٧٥% من متوسط مداخيل الأسر.

٥- كان معدّل الدخل الشهري للأجراء المدنيين الأشكانز (مواليد إسرائيل لأب من مواليد أوروبا أو أميركا) في العام ٢٠٠٩ أعلى من معدّل الدخل الشهري لمجمل الأجراء المدنيين بنسبة ٤١%؛ في حين وصل معدّل دخل نظرائهم الشرقيين (مواليد إسرائيل لأب من مواليد آسيا أو أفريقيا) إلى ٣% فوق المعدل الشهري؛ أمّا الدخل الشهري للأجراء المدنيين العرب فقد شكّل فقط ما نسبته ٦٧% من معدّل الدخل الشهري العام.

الشأن الاقتصادي والاجتماعي ليس أولوية الإسرائيلي

لم تشكّل التغييرات في السياسات الاقتصادية، ولا الفروق الاقتصادية، ولا سياسات الضرائب، سبباً لحرك سياسي أو اجتماعي في السنوات الأخيرة. فمراجعة استطلاعات الرأي العام التي تجري قبيل كل انتخابات في إسرائيل، من العام ١٩٩٢ لغاية العام ٢٠٠٩، توضح أن الناخب الإسرائيلي يضع الشأن الاقتصادي والاجتماعي في مرتبة ثالثة أو رابعة بعد موضوعات الأمن والسياسات الخارجية وقضايا المفاوضات والعلاقات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي. كما أن المجتمع الإسرائيلي لم يمنح في العام ٢٠٠٦ أصواتاً كافية لحزب العمل برئاسة عمير بيرتس ليفوز في الانتخابات ويشكل حكومة، على الرغم من أنه وضع القضايا الاقتصادية والاجتماعية على رأس حملته الانتخابية. وأوضحت دراسة عن أنماط التصويت في المجتمع الإسرائيلي في سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ غياب "التصويت الاقتصادي" -الذي يعني معاقبة الحزب الحاكم أو مكافأته بسبب الأوضاع الاقتصادية^(١٨). القصد أنه لغاية الآن لم تشكّل المواقف الاقتصادية أو الاجتماعية قضية سياسية أساسية داخل المجتمع الإسرائيلي.

كيف نفسر ذلك؟

يمكن تعليل خمول المجتمع الإسرائيلي وعدم احتجاجه على السياسات الاقتصادية الليبرالية، أو عدم تحول موضوع الفروقات الاقتصادية إلى مطلب سياسي، بعدة أسباب. أحد هذه الأسباب هو حصول تغيير في مفاهيم المجتمع الإسرائيلي وثقافته التي باتت تتقبل النظام الليبرالي وتدعّم ثقافة السوق والمنافسة وتحقيق الذات، وتقبل وجود فروقات اقتصادية، على غرار التحول الذي حصل لدى القيادات والأحزاب. ووفقاً لدانיאל غوتوبين (٢٠٠٣) وأوري رام (٢٠٠٢) فقد طرأ تغيير عميق في المفاهيم لدى مواطني دولة إسرائيل نحو قبول ثقافة السوق والمنافسة والعدول عن دولة الرفاه. ولا يقتصر هذا التغيير على فئة سياسية واحدة في المجتمع اليهودي، بل تغلغل لدى غالبية المواطنين، دون تمييز بين اليمين واليسار. وهو نتاج لواقع الجديد، الذي تبلور في أواخر القرن العشرين، نتيجةً لتدخل وتزامن مرحلة العولمة وعملية السلام والنمو الاقتصادي والشخصية، مجتمعةً مع "أُفول القومية الرسمية ومعها دولة الرفاه". كذلك يمكن تعليل غياب الحراك بتبوء الشأن الأمني والعسكري والسياسات الخارجية وعملية المفاوضات في السنوات الأخيرة مكانة مركبة في الوجدان السياسي للمجتمع الإسرائيلي.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة، يمكن تفسير الخمول السابق للمجتمع الإسرائيلي وغياب حراك واحتجاج نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بعدم وجود فوارق اقتصادية كبيرة داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل لغاية السنوات الأخيرة، كون الفروق الكبيرة داخل المجتمع اليهودي هي بين اليهود المتدينين

^{١٨} امطانس شحادة، "التصويت الاقتصادي لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل"، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، ٢٠٠٥.

المترمّتين (الحرديم) وبقي المجتمع، وبين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي. فعلى سبيل المثال كان مؤشر جيني لقياس عدم المساواة في إسرائيل في العام ١٩٩٨ قرابة ٥٠٠٥. نقطة وارتفع في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ إلى ٥٣٠.٥ نقطة وعاد ليستقر على ٥٠٠٥ نقطة منذ تلك الفترة ولغاية الآن^(١٩). ويعني هذا أنه لم يطرأ تحول كبير في عدم المساواة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩، مع العلم أنّ هذا المؤشر يشمل المواطنين العرب في إسرائيل، مما يعني أنّ معدل عدم المساواة داخل المجتمع اليهودي لوحده أقلّ من ذلك. وتشير معطيات الفقر كذلك إلى أنّ معدل الأسر الفقيرة لدى المجتمع اليهودي لم يتغير تقريباً منذ العام ٢٠٠٠ لغاية الآن وتشكل هذه الأسر نحو ١٥% من الإجمالي، من ضمنها ٣٠% أسر متدينة تعود أسباب فقرها إلى عوامل ثقافية، مثل عدم المشاركة في أسواق العمل لأسباب دينية، وارتفاع عدد أفراد العائلة، والاعتماد على مخصصات من الدولة. أي أنّ معدل الفقر لدى المجتمع اليهودي يصل إلى ١٠% فقط، وهي معدلات مقبولة حتى في الدول المتقدمة. ضائقة الفقر موجودة لدى المجتمع الفلسطيني في الداخل وتصل إلى ٥٤% من الأسر الفلسطينية وهي في ارتفاع مستمر منذ العام ٢٠٠٠^(٢٠). نجد كذلك أنّ معظم العائلات العربية توجد في أدنى سلم أушار الدخل وتشكل قرابة ٣٠% من أушار الدخل السابع (أي أدنى المراتب)، بينما لا تتعذر ٧% من أушار الدخل المرتفعة (المرتبة الثانية والثالثة) وتغيب عن العشر الأول (وهو أعلى عشر)^(٢١).

من جهة أخرى، نجد أنّ الفروقات لدى المجتمع اليهودي ناتجة من ارتفاع في دخل الأسر الموجودة في أعلى سلم الدخل وليس من انخفاضها لدى الأعشار المنخفضة، مما يعني عدم وجود تراجع في دخل معظم الأسر اليهودية، بالتوازي مع ارتفاع الدخل بشكل أكبر لدى أعشار الدخل المرتفعة.

والقصد من هذه المعطيات، هو التوضيح للقارئ أنه لم تكن هناك أسباب اقتصادية قوية للبدء في عملية احتجاج جماعية، وأن الاحتجاجات لا تمسّ الفئات الفقيرة المحسوقة لأنّ نسبتها من المجتمع اليهودي قليلة للغاية، بل هي احتجاجات طبقة وسطى تواجه تآكلًا في القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والمنتجات وارتفاع أسعار المسكن، ويسبب سياسة الضرائب الحالية. وهو ما يوصلنا إلى السبب التالي لغياب احتجاج في السنوات السابقة، كون الفئات الوسطى الحالية تحولت إلى طبقة وسطى بفضل السياسات الاقتصادية الليبرالية وعلومة الاقتصاد الإسرائيلي وتحول المركز الإسرائيلي إلى مدينة معولمة.

سبب إضافي لعدم الاحتجاج، يتمثل في طبيعة التصدعات الاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي التي كانت تلبيس دائماً هوية أثتية، مما وجّه ردّ الفعل السياسي إلى جوانب المهوية. والقصد أن الطبقات في المجتمع الإسرائيلي تتحدد إلى حد بعيد وفقاً لأصول الأسر اليهودية. فقد كانت الفئات الغنية أو المتوسطة من أصول غربية والطبقات الضعيفة أو الفقيرة من أصول شرقية. لذلك كان التصدع الاقتصادي يترجم سياسياً

^{١٩} تقرير "حالة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة"، مركز طاوب ٢٠١٠ (عربي).

^{٢٠} تقارير الفقر في إسرائيل وتوزيع الدخل، مؤسسة التأمين الوطني.

^{٢١} استطلاعات الدخل، مؤسسة التأمين الوطني.

في ميول الفئات الشرقيّة الفقيرة إلى أحزاب يمينية تشدّد على الهوية اليهودية، وترجمة عدم الرضا الاقتصادي كانت عن طريق التشديد على الانتماء والهوية اليهودية الجامعة لا باحتجاجات على النظام الاقتصادي. كما أنّ الأحزاب اليمينية التي تعبر عن هوية الفئات الضعيفة توجد في الحكم منذ العام ١٩٧٦ بشكل ثابت تقريباً، لذلك ينتفي مبرّر للاحتجاج على أساس التمييز من قبل الفئات الغربيّة تجاه تلك الشرقيّة كما كان في سنوات الخمسينيات والسبعينيات. وقد أنتجت معادلة الاصطفاف الطبقي السياسي، تقسيم يمين ويسار سياسي مختلف عن التقسيم التقليدي في المجتمع الإسرائيلي، فنجد أنّ طبقة العمال والطبقات الفقيرة دون المتوسطة كانت تمثل للتصويت لحزب الليكود اليميني الأقرب إلى الاقتصاد الليبرالي واقتصاد السوق، أي بخلاف مصالحها الاقتصاديّة. أمّا الطبقات فوق المتوسطة فكانت تدعم حزب العمل الذي يميل إلى الاقتصاد شبه الاشتراكي وتدخل الدولة ودولة الرفاه.

لماذا الاحتجاج الآن؟

هناك عدد من التفسيرات المنطقية لبدء موجة الاحتجاج الحاليّة، منها تأثيرها بالثورات العربيّة، وترافق كمّ من الاحتجاجات الفئوية والمهنية، وارتفاع أسعار المنازل والسلع، واتساع الفجوات. لكن بالإضافة إلى الأسباب التقليدية، أعتقد أنّ أحد مسببات الاحتجاج هو حاجة المجتمع الإسرائيلي إلى البحث عن نقطة توازن جديدة ما بين نظام السوق الحرة وبين تقسيم أكثر عدلاً للدخل وتوفير ظروف معيشة مقبولة، تحافظ على مصالح كافة فئات المجتمع اليهودي في إسرائيل ومطالبها. وتأتي هذه الحاجة بسبب اعتقاد الطبقات الوسطى وشرائح أخرى أن توسيع الفروقات الاقتصاديّة وتراجع الدولة عن توفير خدمات اجتماعية بدأ يُلحق ضرراً اقتصادياً بشرائح عديدة من المجتمع، وأن استمرار ذلك قد يضرّ بمصالح قومية للمجتمع الإسرائيلي. وترى تلك الفئات كذلك أنّ تواصل تجذّر النظام الليبرالي واقتصاد السوق قد يضرّ بالاقتصاد الإسرائيلي وبالصالح القوميّة، في حال حصلت أزمة اقتصاديّة ومالية خانقة كما حصل في بعض الدول الأوروبيّة والولايات المتحدة. لذلك، تطالب حركة الاحتجاج بإجراء تعديلات على النظام الاقتصادي وليس تغييره. فلا يوجد أيّ مطلب جديّ لتحول النظام الاقتصادي إلى اشتراكي أو عودة الدولة للسيطرة على الاقتصاد وإدارته. وتدرك حركة الاحتجاج أن لا عودة إلى الوراء، وجلّ ما تطلبه هوأخذ مصالح الطبقات الوسطى بعين الاعتبار، إذ أنها تضررت بعض الشيء في السنوات الأخيرة من حيث القيمة الشرائية للدخل. ولذلك، تتمحور المطالب حول توسيع امتيازات الطبقات الوسطى، ورفع مستوى المعيشة عن طريق خفض الضرائب والأسعار، خاصةً أسعار الشقق والمنازل التي ارتفعت في المركز بشكل غير مسبوق.

من المهم أيضاً، الانتباه إلى أن هذه الاحتجاجات والمطالبة بترويض توسيع نظام السوق تزامن مع تآكل النظام النيو-ليبرالي العالمي وتراجعه ، وتزايد المخاوف من الانهيارات الاقتصاديّة والمالية المستقبليّة. أي

أنّ النظام الليبرالي الحالي بات هشاً وموضع انتقادات شرعية متزايدة، الأمر الذي سهل إمكانية انتقاد النظام الليبرالي داخل المجتمع الإسرائيلي بعد أن كانت الانتقادات في السابق حكراً على فئات أيديولوجية صغيرة جداً تنتهي إلى أقصى اليسار الفكري أو الماركسي، وينظر إليها عادة على أنها غير واقعية وغير متقبلة للتغيرات التي حصلت في هذا العالم. كما ساهمت الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة في تراجع أسواق الأسهم في بورصة تل أبيب، وتحولها إلى مصدر للخسارة وعدم الاستقرار للطبقات الوسطى، بعد أن كانت في السنوات الأخيرة مصدر ربح إضافياً لها. نجد كذلك أنّ عدداً من كبرى شركات الاستثمار في إسرائيل تجد صعوبات في استرجاع أسهم دين طرحتها في الأسواق، وطالبت بخفض ديونها للجمهور بنسبة ٥٥٪، الأمر الذي يزيد مخاوف الطبقات الوسطى المستثمرة في أسواق الأسهم وسندات دين القطاع الخاص بشكل مباشر، أو غير مباشر عن طريق صناديق الائتمان والتأمينات وصناديق التقاعد^(٢). باتت مخاطر النظام الليبرالي الإسرائيلي إذاً، تشكّل عبئاً على طبقات عديدة في المجتمع الإسرائيلي. وساهم تزامنُ هذه الأعباء وارتفاع أسعار المعيشة وتأكل القيمة الشرائية لدخل الطبقات الوسطى والفقيرة في اللجوء إلى آلية عمل سياسي شعبي مباشر، من خلال النزول إلى الشوارع والظهور والاحتجاج، كونها باتت آلية مقبولة ودارجة منذ بدأت الثورات العربية.

الحالة الراهنة من الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي ما هي إلا ذروة لترانيم كم كبير من الاحتجاجات الصغيرة أو المتوسطة، شهدتها المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، في محاولة غير مجدية للتغيير التوازن القائم في النظام الاقتصادي. ونذكر هنا إضرابات نقابة المعلمين وإضراب طلاب الجامعات والعمال الاجتماعيين وموظفي السلطات المحلية والأطباء. وفي معظم الحالات كان محرك الاحتجاجات والمطالب، هو انتهاج سياسة اقتصادية نيو-ليبرالية، وتراجع الدولة عن امتيازات عديدة كانت توفرها دولة الرفاه، وتراجع العمل المنظم وتراجع قوة نقابات العمال. وقد تعاملت الدولة مع كافة المطالب التي طرحت في السنوات الأخيرة باعتبارها ضمن أدوات الاقتصاد الليبرالي المحافظ، في محاولات لإضعاف احتكارات الشركات الكبرى، وتحميل القطاع الخاص المزيد من المهام، واستعمال جهاز الضرائب لتشجيع الاستهلاك، مع رفض استعمال أدوات أخرى، مما أوصل الاحتجاجات الصغيرة الفئوية إلى طريق مسدود وإلى حالة غليان كان لا بد أن تترجم بتحركات جماهيرية كبيرة.

ولكن جغرافية وديمغرافية الاحتجاج جاءت مفاجئة إلى حد بعيد، فلم يتوقع أحد أن تطلق الحملة من معقل الاقتصاد الإسرائيلي الحديث: تل أبيب، تلك المدينة المعلومة التي تحاكي شركاتها أسواق العالم. ولم يتوقع أحد أن يقود حركة الاحتجاج شباب ينتمي إلى الطبقات الوسطى وما فوق. إنها ليست مدينة الفقر واليأس، إنها مدينة الأحلام وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية. وهي دلالة على أن الفقر لم يحرك هذا الحراك الاجتماعي السياسي.

^(٢) عبريت افيشار، "مؤسسات الاستثمار تخرج من سوق سندات دين القطاع الخاص"، جريدة غلوبيس الاقتصادية، ٢٠١١: ١٧٧.
www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000665047

من المرجح أن يجري البحث عن حلول لهذه الاحتجاجات في نهاية المطاف، من خلال إدخال تعديلات على جهاز الضرائب، المباشرة وغير المباشرة، وفرض ضريبة على القيمة المضافة تكون تدريجية وتخفيفها على السلع الأساسية، وإضافة بعض الخدمات الاجتماعية إلى وظائف الدولة. لكن من غير المتوقع أن تبتعد نقطة التوازن الجديدة عن النظام الليبرالي والسوق الحرة، وجلّ ما يمكن تحقيقه هو ضبط الأسواق وكبح جماح الشركات الكبيرة ونفوذها. ومن غير المتوقع أن تحدث هذه الاحتجاجات تغييرات عميقة في المشهد السياسي الإسرائيلي. فكما أنتجت الحاجة لإنجاح المشروع الصهيوني في بدايته نموذجا اقتصاديا تزوجت فيه سيطرة الدولة على الاقتصاد مع القطاع الخاص؛ وكما تزوج منذ الثمانينيات اقتصاد السوق وبقایا دولة الرفاه؛ كذلك سيعمل المجتمع الإسرائيلي على إيجاد نقطة توازن جديدة ترضي أكبر عدد من الأطراف وتحافظ على الأهداف القومية لدولة إسرائيل، وتناسب مع النظام الاقتصادي العالمي بصيغته المتغيرة.

إنه من غير المتوقع أن تقوم حركات الاحتجاج بتبدل وجهتها في الفصل بين المطالب الاقتصادية الاجتماعية وبين النظام السياسي في إسرائيل وبين الاحتلال. ولا يعود سبب هذا الفصل فقط لإدراك قيادات المحتجين أن إقحام السياسة في الحدث سوف يهدد الائتلافات المحلية التي أقيمت في كل بلدة، بل لأن معظم الفئات المشاركة في الاحتجاج -وليس بالضرورة كافة القيادات- لا ترى في موضوع الاحتلال والاستيطان سببا للضائقة الاقتصادية أو لارتفاع أسعار المنازل في المركز، أو لتراجع القيمة الشرائية للدخل أو للتراجع العام في الأوضاع الاقتصادية. يمكن كذلك القول إنّ نجاح الاحتجاجات، لغاية الآن، يعود إلى وجود إجماع سياسي نيو-صهيوني في المجتمع الإسرائيلي، يقوم على أهمية الحفاظ على يهودية الدولة وعلى الوحدة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، وعلى اتفاق واسع حول شروط المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وكذلك قبول واسع (على الأقل لغاية بدء الاحتجاجات) للسياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية. في الواقع الحالي للمجتمع الإسرائيلي نجد أن التصدع أو الاختلاف السياسي في أدنى حالاته. ولولا ذلك لما كان من الممكن إنتاج تواافق حول مطالب اقتصادية اجتماعية. ويعني ذلك أنّ هذا الاحتجاج جاء بسبب انتصار ثقافة نيو-صهيونية محافظة، وقد نجح في خلق جوّ عام داعم، دون أن يحقق مطالبه لغاية الآن، لأنّه لا ينفي هذه الثقافة ولا يعرض بديلا عنها، بل يطالب بترسيخها بعض الشيء كسفّ على.

خاتمة

جاءت موجة الاحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل بعد سنوات من تغلغل ثقافة اقتصادية نيو-ليبرالية لدى معظم النخب السياسية والأحزاب، ولدى غالبية المواطنين، دون تمييز بين اليمين واليسار. وهي لا تعكس بداية شرخ أو تصدع داخل المجتمع الإسرائيلي، إنما محاولة لتصحيح مسار تطور الاقتصاد الليبرالي ليتناسب مع احتياجات المجتمع الإسرائيلي. أي إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي القائم لا تغير قواعد اللعبة القائمة بشكل كامل، بمعنى ترويض القائم. كما أنها تبتعد لغاية الآن عن ربط المطالب الاجتماعية وإعادة الحياة لدولة الرفاه مع مطالب سياسية ومع قضايا الاحتلال أو تهويد الجليل والنقب. إذًا، هي احتجاجات اقتصادية اجتماعية نقية -غاية الآن- تتعلق بأوضاع الطبقات الوسطى وما تبقى من شرائح ضعيفة وفقيرة في إسرائيل، تحظى بدعم فئات واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

أما من حيث التأثير السياسي للاحتجاجات، ففي حالة الإسرائيلية، وبعد أن كانت للاحتجاجات الاقتصادية في الماضي هوية أثاثية ترجمت سياسياً بدعم أحزاب اليمين القومي، يمكن التكهن أن تتجدد المنظومة السياسية والحزبية القائمة في احتواء الاحتجاج الحالي، من خلال تعديل طرحها الاقتصادي الاجتماعي وتنفيذ تغييرات في السياسات الحالية لاستجيب إلى قسم من مطالب الاحتجاج، خاصة التي لا تؤدي إلى إخلال التوازن القائم في الاقتصاد. ومن بينها مثلاً تعديلات على جهاز الضرائب، وضريبة القيمة المضافة، والإعلان عن تسهيلات في مجال الإسكان ودعم مشاريع بناء جديدة، خاصة في الجليل والنقب. لذلك من غير المتوقع أن تغير موجة الاحتجاج الحالية التوازنات السياسية والحزبية في المشهد الإسرائيلي، ومن غير المتوقع أن تتبلور المطالب الاقتصادية من خلال حزب جديد. فالحديث لا يدور عن تبني مواقف متقاضة على أطراف محور الفكر الاقتصادي، يميني ليبرالي مقابل يساري اجتماعي. وستتجدد المنظومة الحزبية القائمة نقطة التوازن، كما فعل المشروع الصهيوني منذ بداياته، بين الطرح الاجتماعي والليبرالي، وبين جشع الأسواق وال الحاجة إلى وظائف اقتصادية اجتماعية للدولة وتوفير ظروف حياة مقبولة تحافظ على بقاء المجموعة اليهودية في إسرائيل.